٢٥٠ مليون دولار استثمارات روسية في سورية والبداية بخمسة مشاريع

الوطن

علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة بوجود مباحثات مع وفد رجال أعمال من كبرى الشركات الروسية ودول الاتحاد الأوراسي، يزور دمشق، بهدف المساهمة في إقامة مشاريع مشتركة حيوية وتنموية في سورية، وخاصة في مرحلة البناء والإعمار تعزيزاً للعلاقات المتميزة بين البلدين التي بنيت على أسس متينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وذكر المصدر المسؤول لـ«الوطن» أن هناك اتفاقاً مبدئياً بعد أن أبدى الوفد الروسي استعداده لتزويد سورية بكل متطلبات الصناعة على أن يتم البدء بخمسة مشاريع كمرحلة أولى في مجال الصناعة هي معمل لإنتاج البطاريات والإطارات ومعمل لإنتاج البيرة ومشروع لإقامة معمل للبردات والغسالات والأفران وآخر لإقامة محولات، وذلك تعزيزاً لمقومات وقدرات الاقتصاد السوري.

ومن المتوقع حسب المصدر أن تصل تكلفة هذه المشاريع إلى ٢٥٠ مليون دولار.

وحسب المصدر، فإن الوفد الروسي طالب بضرورة التعاون لإزالة كل العقبات وخاصة أن الاتفاق جاء على أساس أن يقوم الجانب السوري بتقديم البنية التحتية كاملة من المباني والإنشاءات والكهرباء والمياه مقابل تقديم خطوط الإنتاج وغيرها من المستلزمات مقابل تقديم الآلات والتجهيزات من الجانب الروسي.

وذكر المصدر أن الوفد الروسي قد طالب الجهات الرسمية بأن إقامة المشاريع المتفق عليها يتطلب من الحكومة السورية ضرورة الالتزام بعدم استيراد جميع المواد التي يتم إنتاجها ضمن الاتفاق، والسعي إلى تشكيل مجموعات عمل ولجان من كلا الجانبين لتحقيق التواصل بين رجال الأعمال، ليكونوا بمنزلة ممثلين لكلا الجانبين في تذليل أي عقبات أو صعوبات تواجه مشاريعهم وأعمالهم.

ومن الجدير ذكره أن هناك مشاريع اتفاقيات وتوجهات تعزز العمل المشترك سيتم استكمالها وخاصة في مجالات الطاقة الكهربائية والنفط والنقل وبناء المطاحن والصوامع والقطاع الصحي والدوائي والبناء والتشييد للوحدات السكنية وتأمين مستلزمات القطاع الصناعي وكذلك المعدات الهندسية ذات التقانات المتخصصة بالتشييد والبناء وكذلك قطاع النسيج والتعليم العالي.

وبين المصدر أن المباحثات بين الجانبين لا تزال مستمرة ومن المقرر أن يكون هناك اتفاقية رسمية خلال الأسابيع القادمة ولا سيما أن الجانب الروسي قد كشف عن نيته خلال الزيارة بأن تقدم الجهات المعنية مقترحاتها حول احتياجات سورية والمواصفات التي تتطلبها في مجال إقامة المعامل والمشاريع الاستثمارية المتاحة وزيادة أوجه التعاون في مجال الصناعة كإحدى الخطوات العملية نحو التعاون الاقتصادي السوري الروسي.

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»:

عقلنة الدعم غير مجدية وغير مقنعة للمواطن

علي محمود سليمان

على مدى السنوات الثلاث الماضية وفي إطار سياسية عقلنة الدعم رفعت الحكومات السورية أسعار المازوت من ١٥ ل.س إلى ١٣٠ ل.س والبنزين من ٤٠ ل.س إلى ١٦٠ ل.س والخبز من ١٥ ل.س إلى ٣٥ ل.س وهي مواد أساسية مدعومة. وبهذه الطريقة تم توفير مبلغ كبير باسم عقلنة الدعم، في ظل انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لأكثر من ٨٠٪.

وهنا يرى معاون وزير الاقتصاد الدكتور حيان سلمان أن سياسة عقلنة الدعم ليست مجدية ومقنعة للمواطن، حيث إن الدعم بالأساس يعتبر عبئاً على خزينة الدولة، وادعاء البعض أن عقلنة الدعم جاءت لزيادة إيرادات الخزينة يعتبر غير صحيح أبداً، وإنما فعلياً هو فرض ضرائب تحصيل مباشر أو غير مباشر ستوزع لتغطية مبلغ الدعم.

وفي تصريح لـ«الوطن» يتساءل معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هل إعلان عقلنة الدعم يعني أن الدعم الذي حصل على مدى أكثر من ثلاثين سنة ماضية غير عقلاني؟ معتبراً أنه لا يوجد أي مبرر لعقلنة الدعم، وإنما يجب العمل على توجيه الدعم، وهنا نقطة الخلاف حيث يوجد حالة من الضبابية الاقتصادية عند المفكرين الاقتصاديين في هذا الموضوع وهذه الضبابية تشبه حالة البحث عن علاقة سعر الصرف مع القوة الشرائية لليرة السورية، فهما مفهومان غير متطابقان ولكنهما ليسا متناقضان.

فالدعم هو تحمل الدولة لجزء من الأعباء الاجتماعية لأسعار السلع والخدمات المقدمة والتي تسبب عبئاً على ذوي الدخل المحدود أو المواطن بشكل عام، وهذا الكلام في الفقه الاقتصادي يعني أنه لو ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتيجة عوامل داخلية مثل الأعمال الإرهابية التي تؤدي لتدمير البنى التحتية والمنشآت والمعامل أو عوامل خارجية مثل الحصار والعقوبات المفروضة على سورية، فإن هذين العاملين سيؤديان إلى خلل في انسياب السلع إلى الأسواق، ما يؤدي إلى خلل بين العرض السلعي والطلب الإجمالي، وبالنتيجة سنحصل على أحد أطراف معادلة ثلاثية أولها أن العرض الذي يساوي الطلب يؤدي لتوازن في الأسعار، وثانياً عرض أكثر من الطلب يؤدي إلى انخفاض في الأسعار، وثالثاً عرض أقل من الطلب يؤدي لزيادة في الأسعار.

وبالمحصلة العاملان الداخلي والخارجي تسببا بتراجع العرض السلعي عن الطلب الكلي وبالتالي ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وهنا يفترض أن نطرح السؤال المهم جداً وهو هل مبلغ ٩٨٤ مليار ليرة سورية المخصص لعقلنة الدعم في موازنة ٢٠١٥ قادر على امتصاص فروقات الأسعار نتيجة العاملين السابقين؟

وأوضح سلمان أن توجيه الدعم يمكن أن يتم من خلال تحديد أهم السلع الضرورية التي تستهلكها العائلة السورية وتؤثر في المعيشة اليومية وهي من السلع الأساسية، وتوجيه قسم من الدعم نحوها وهي بالضبط الخبز والغذاء والصحة، فهي لها صفة الاستمرارية والديمومة ولذلك يتم تحديد كتلة من إجمالي الدعم المخصص وزيادته لتغطية ارتفاع أسعار هذه المواد.

بينما هناك سلع ضرورية تتحملها العائلة السورية ولكن ليس لها صفة ديمومة الاستهلاك ولحد ما تعتبر موسمية مثل المحروقات فارتفاع المازوت سيؤدي لارتفاع كل الخدمات والسلع وكذلك الأمر للبنزين إلى حد ما، ولذلك يمكن تخصيص الدعم لها بطريقتين: الأولى من خلال زيادة استخدام وسائل النقل الجماعي ووضع لائحة بأسعار وأجور النقل بين المحافظات تكون إلزامية وتطبق وفق برامج عمل حقيقي، والطريقة الثانية تتعلق باحتياجات العائلة السورية من مادة المازوت للتدفئة فيتم دراسة احتياج العائلة وتوزع كميات على دفتر العائلة بكمية ٢٠٠ ليتر للعائلة الواحدة ويؤخذ المبلغ المخصص لهذا الدعم بشكل سنوي وبأسعار تضم سعر التكلفة ينقص منه جزء معين من مبلغ الدعم.

أما السلع غير الضرورية فيتم رفع الدعم عنها ويمكن للدولة أن تتحكم بها من خلال تمويل المستوردات الضرورية وتحديداً للقطاع العام وخاصة المؤسسات التي تتعامل مع السلع الضرورية المستوردة كالأدوية والسكر والرز والقمح وتغطي مستورداتها وفق سعر توازني، وتترك بقية المواد لآلية العرض والطلب أي أن يقوم التجار باستيرادها وطرحها في الأسواق وفي حال ارتفاع أسعارها يمكن للقطاع الحكومي أن يتدخل كصمام أمان اجتماعي، فإذا زاد سعر سلعة ما يتدخل القطاع العام ويبيع السلعة بالتكلفة زائدة ٥٪ وعند ذلك يجبر القطاع الخاص على تخفيض هامش الربح ويحصل التوازن في الأسعار وبذلك يمكن توجيه الدعم ليصل لكل المواطنين.

أول احتكاك بين وزير التموين الجديد والتجار

الوطن

قدمت اللجنة الخاصة بمناقشة قانون التموين الجديد وتطبيقه في غرفة تجارة دمشق مذكرة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تضمنت العديد من الملاحظات والمقترحات التي تتعلق بالقانون وذلك بناءً على طلب من وزير التموين السابق حسان صفية خلال اجتماعه الأخير بالتجار بخصوص تطبيق بنود القانون.

وبدأت مناقشة التجار للقانون من الفقرة ب من المادة الثالثة التي تنص على تعيين الحد الأقصى للربح الذي يرخص به للمنتجين والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والمفرق بالنسبة للمواد، مقترحين تشكيل لجان لتحديد ممثلي الغرف في مناقشة هذه الحدود الخاصة بهوامش الربح والمادة الثالثة حول تشكيل لجان تحديد الأسعار في كل محافظة. بالإضافة إلى وجود ممثلين عن الغرف في تلك اللجان وإيجاد الآلية المرنة لتكون عملية تحديد الأسعار عملية سريعة تتماشى مع تغيرات أحوال السوق ومتغيرات أسعار الصرف وعملية العرض والطلب.

وأشارت تجارة دمشق في المذكرة- حصلت «الوطن» على نسخة منها- إلى وجود تناقض بين الفقرة ج من المادة ١٨ والمادة ٥٧ الفقرة أ حيث ورد في المادة ١٨ أن المخالفة تبلغ لصاحب العلاقة وله الحق بالاعتراض خلال مدة ثمانية أيام في حين إن المادة ٥٧ الفقرة أ نصت على أن الضبوط المنظمة تحال فور تنظيمها إلى النيابة. موضحة أنه بالعودة للمادة ١٨ فإن محاضر ضبط العينات المخالفة للتحليل لا ترسل إلى النيابة العامة إلا بعد ثبوت المخالفة، وباعتبار تقارير المخابر نهائية بالنسبة للمواد سريعة التلف، مقترحة مشاركة ممثلي الغرف بتحديد المواد سريعة التلف وطريقة أخذ العينات وحفظها وطريقة نقلها للمخبر المعتمد.

وفيما يخص المادة ٢٠ التي نصت على حجز المواد المشتبه فيها حتى تظهر نتيجة تحليل العينات، اقترحت الغرفة اعتبار المواد المحجوزة بعد ظهور نتيجة التحليل إذا كانت مخالفة لأنها تعتبر إدانة مسبقة للتاجر.

وحول المادة ٢١ لموضوع ضمان كفالة السلع المبيعة للمستهلك بما في ذلك خدمات الصيانة، اقترحت الغرفة أن يضمن المنتج أو المستورد أو البائع جودة السلعة بعد انتقال ملكيتها إلى المستهلك ضمن مدة الكفالة المحددة في عقد البيع أو الفاتورة، لأن لكل سلعة شروطاً في الكفالات الممنوحة لها.

وطلبت غرفة تجارة دمشق التريث لمدة ٦ أشهر في تطبيق الفقرة ٧ من المادة ٢٣ التي تنص على مخالفات لعدم حيازة باعة المفرق فواتير المواد أو الامتناع عن إعطاء فواتير للمستهلك، وذلك بسبب صعوبة تأمين الفواتير لأغلب السلع وخاصة من المنتج الزراعي لكون الفلاح غير قادر على إعطاء فاتورة في الظروف الحالية لأن هناك مواد تنقل بالباصات من أماكن الإنتاج الزراعي.

واقترحت فيما يخص الفقرة أ من المادة ٢٤ حول الشكاوى الخطية للامتناع عن بيع سلع معروضة بالسعر المعلن أو الربح المحدد أن تنحصر فقط بالمواد والسلع الأساسية ومشاركة ممثلي غرف التجارة والصناعة في اللجنة المخولة دراسة الشكاوى في مديريات التجارة الداخلية وذلك بسبب إمكانية وجود شكاوى كيدية وضرورة التحقق منها.

وفيما يخص المادة ٢٨ التي تعاقب بالغرامة المالية من عشرة آلاف ليرة سورية إلى خمسة وعشرين ألف ليرة سورية كل من أجرى تنزيلات سعرية في تجارته من دون إذن مسبق أو خالف شروط التنزيلات، طالبت الغرفة بإضافة شرح حيث يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى نقص المادة وفقدانها في الأسواق ودعت إلى تطبيق مضمون المادة ٢٨ فقط على باعة المفرق وألا يشمل ذلك المحلات التي تقوم بإجراء تنزيلات سعرية دائمة وألا يربط ذلك ببيان تكلفة السلع الأمر الذي يعمل به في معظم دول العالم. ودعت كذلك إلى تجميد العمل بالفقرة أ من المادة ٣١ التي تنص على شهر خلاصة الأحكام الصادرة عن المحكمة المختصة بالعقوبات في المخالفات المنصوص عليها في القانون بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المعمل أو المستودع أو المركبة مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة المالية. وفي حال الإصرار على تطبيقها طالبت الغرفة أن تنحصر بالمخالفات الجسيمة لأن ذلك يمثل تشهيراً بالتاجر لا مبرر له مادام تم اتخاذ العقوبة المناسبة بحقه. وحول الفقرة ج من المادة ٥٥ التي تجيز للضابطة العدلية دخول المحال وطلب فحص الدفاتر التجارية والمستندات والوثائق، طلبت الغرفة أن يكون تقديم الوثائق والبيانات والفواتير من دون الدفاتر التجارية إلى اللجان المختصة في عمليات التسعير.

وفيما يتعلق بتسعير المواد المستوردة طالبت الغرفة بتوضيح النشرة المعتمدة لأسعار القطع الأجنبي عند تسعير تلك المواد واعتمادها وفق السعر الحقيقي الرائج، فإذا كان تمويلها من المصرف المركزي يعتمد سعره وإلا يعتمد سعر القطع الحر الرائج في السوق وهذا يتم من خلال مشاركة ممثلي غرف التجارة والصناعة في دراسة السعر لأن فرق السعر للقطع يتجاوز في كثير من الأحيان نسب الربح المحددة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

التجار يطلبون:

- تجميد المواد التي تشهر بالتاجر والتريث ٦ أشهر قبل تطبيق مخالفات عدم حيازة الفواتير
- مشاركة التجار في دراسة شكاوى مخالفة الأسعار كي لا تكون كيدية
- تسعير المستوردات على الدولار الرائج

التجار يُقبلون على تسوية مخالفاتهم قبل التعليمات التنفيذية للقانون الجديد

عبد الهادي شباط

كشف مدير الشؤون القانونية في وزارة التجارة الداخلية أحمد قاسمو أن التعليمات التنفيذية والشارحة لقانون التموين الجديد ١٤ أصبحت جاهزة وتم استكمال مناقشتها من قبل اللجان وهي على مكتب الوزير الجديد بانتظار توقيعها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك في الوزارة باسل طحان أن معظم فقرات القانون واضحة لكن مسألة التعليمات التنفيذية تساعد المراقب التمويني على تنفيذ عمله وتزيد في توضيح وشرح تفاصيل المواد الواردة في القانون، كما أنها توضح طبيعة المخالفات وما يترتب على هذه المخالفات من عقوبات للتجار وأصحاب الفعاليات الاقتصادية وهو ما يساعد على الحد من ارتكاب المخالفات. منوهاً بأن هناك فرقاً بين العقوبات الخاصة بالمخالفات بين تاجر المفرق وتاجر الجملة وأنه غير صحيح كما يشاع بأن العقوبات نفسها تطبق على التاجرين، حيث أوضح أن عقوبة عدم الإعلان عن السعر أو البيع بسعر زائد أو عدم الإعلان عن بدل الخدمات وخاصة في الفنادق والمقاهي والملاهي ووسائط النقل العامة هي ٢٥ ألف ليرة كغرامة مالية، وإغلاق المحل إدارياً لمدة ١٠ أيام في حالة عدم إجراء التسوية ومن ثم إحالة المخالفة إلى وزارة المالية لجبايتها.

أما عقوبة تاجر الجملة أو المنتج أو المستورد فإنها تصل إلى غرامة مالية تقدر بـ١٥٠ ألف ليرة وهو ما يعادل ٦ أضعاف مخالفة تاجر المفرق.

وفي السياق التمويني كشفت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق عن حجم القيم المالية الناتجة عن إجراء مصالحات من المخالفين وتسويات مالية خلال العام الحالي، حيث بلغت نحو ١٢ مليون ليرة منذ بداية العام منها ١٠٠ مخالفة تمت تسويتها وفق قانون التموين السابق وبلغت القيمة الإجمالية لها ٩,٥ ملايين ل.س ونحو ١٠٠ مخالفة تمت تسويتها حديثاً وفق قانون التموين الجديد.

وفي إطار تحليلي لعدد التسويات نجد أن ٩٠ مخالفة تمت تسويتها على امتداد نحو سبعة أشهر وهو ما يعادل ١٢ مخالفة تمت تسويتها في كل شهر، في حين نجد أن الشهر الأخير والذي يرى فيه تطبيق القانون الجديد أن نحو ٢٥ مخالفة تمت تسويتها، وهو مؤشر على ارتفاع حالات المبادرة لعمل التسويات بنسبة ١٠٠٪ وهو ما أكد عليه مدير التجارة الداخلية في الريف لؤي السالم حيث أشار إلى سرعة حضور المخالفين لمراجعة المديرية بقصد إجراء التسوية.

أرقام بالألوان

تحسن حذر في تعاملات البورصة

تحسن حذر شهدته حركة التعاملات في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، وخاصة على الأسهم القيادية، ترافق مع استقرار نسبي في قيمة المؤشر، وهو ما يدل على أجواء إيجابية في السوق.

ورغم أنها لا تزال دون الوسطي الأسبوعي للعام الحالي، إلا أن مؤشرات أحجام وقيم التداول ارتفعت بشكل تدريجي ملموس على مدى ثلاثة أسابيع متتالية، وقد تجاوزت قيمة تعاملات الأسبوع الماضي ١٠,٤ ملايين ليرة سورية، علماً بأن الوسطي الأسبوعي ١٨,٤ مليون ليرة. كما تجاوز عدد الأسهم المتداولة ٧٢,٧ ألف سهم، والوسطي ١٤٤,٣ ألف سهم.

وعن تفاصيل الأسهم، فقد تم التداول على أسهم لست شركات فقط، ارتفعت أسعار أسهم شركتين هما بنك البركة بنسبة ١,٩٦٪ تبعه بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٠,٦٠٪. على حين انخفض سعر سهم المتحدة للتأمين بنسبة ٧,٤٩٪ وبنك قطر الوطني بنسبة ٠,٧٨٪.

وعن المؤشر، فقد انخفض بشكل طفيف خلال الأسبوع الماضي، إذ أنهى التعاملات عند مستوى ١٢٠٦,٤٤، بعد أن خسر ٠,٦٥ نقطة فقط.

وفي إفصاح طارئ نشرته السوق أعلن فرنسبنك أن المحامي محمد فاروق لم يعد عضواً في مجلس إدارة البنك لعدم استكماله شروط العضوية وفقاً للأنظمة والقوانين. كما أعلن بنك الشام في إفصاح طارئ وفاة رئيس هيئة الرقابة الشرعية فضيلة الشيخ وهبة الزحيلي.

شركات صرافة ترد الإشاعات: الأسعار لم ترتفع والبيع مفتوح والكميات زادت

نشاط بارز للإشاعات يجتاح الصفحات المتخصصة بنشر أسعار صرف الدولار أمام الليرة على الموقع الأزرق «فيسبوك» بهدف رفع السعر لتحقيق أعلى هوامش ربح ممكنة من المضاربين، مع انتشار توقعات بانخفاض السعر خلال فترة قريبة على غرار ما حدث قبل أشهر قليلة عندما فتح المصرف المركزي بيع الدولار للمواطنين بسعر ٢٢٠ ليرات بعد أن كان بحدود ٢٨٥ ليرة في السوق.

المدير العام لشركة الشعار للصرافة نادر الشعار نفى لـ«الوطن» ما تم تداوله عبر صفحات الفيسبوك حول إيقافهم بيع الدولار للمواطنين، مؤكداً أن البيع مفتوح والكميات زادت، عبر أكثر من شركة نظامية.

كما نفى ما تم تداوله عن رفع سعر الدولار للتجار من ٢٩٦ إلى ٣٠٣، مؤكداً أن هذه الإشاعات تأتي لتحفيز الشراء ثم رفع السعر، وعندها يبيع المضاربون الدولار بأسعار مرتفعة لجني الأرباح. مؤكداً أن الشركات تمنعت عن بيع الكثير من المضاربين الذين يشترون من الشركات النظامية ويبيعون في السوق السوداء، وهؤلاء –بحسب الشعار– أصبحوا معروفين للشركات وهم مجموعات مضاربة لحسابها أو تعمل لمصلحة مضاربين آخرين مقابل عمولة «شقيعة». مؤكداً أن الأسعار مستقرة ولا تغير فيها إلا عبر منصات المضاربين من فيسبوك وموبايل، فالشركات تبيع المواطنين بسعر ٢٩٦ ليرة للدولار.

«الأصفر» إلى ٩٨٠٠ ليرة لغرام ٢١ والسبب تحسن سعر الأونصة عالمياً

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية على أساس أسبوعي مدعوماً بتعافي سعر الأونصة عالمياً، إذ ارتفعت بأكثر من ٣٪ بسبب بيانات اقتصادية ضعيفة أعادت للذهب مكانته كملاذ آمن، إضافة إلى ارتفاع في سعر الدولار المعتمد في تسعير الذهب محلياً. وأنهى غرام ٢١ قيراطاً تعاملات الأسبوع يوم أمس عند ٩٨٠٠ ليرة سورية، بعد أن سعرته جمعية الصاغة بـ٩٥٠٠ ليرة في بداية الأسبوع. وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت جمعية الصاغة أن التسعير كان على دولار بـ٣٠٠ ليرة. موضحةً أن حركة البيع والشراء في حدودها الدنيا.

عالمياً، استقر سعر الذهب يوم الجمعة بعد انحسار موجة صعود دفعته لأعلى مستوياته في ستة أسابيع لكنه حقق أكبر مكاسبه الأسبوعية منذ منتصف كانون الثاني مع صدور المزيد من البيانات الاقتصادية الضعيفة في الصين التي عصفت بالأسواق المالية.

وذكر تقرير لوكالة رويترز أن الذهب تعافى خلال الأسبوع الماضي من أدنى مستوياته في خمس سنوات ونصف السنة الذي سجله في تموز مدعوماً بمحاضر اجتماع لجنة السياسة النقدية بالمركزي الأميركي التي قلصت التوقعات برفع أسعار الفائدة قريباً.

ووصل سعر الذهب في المعاملات الفورية إلى ١١٦٨,٤٠ دولاراً للأونصة لكنه عاد وانخفض قليلاً لينهي الأسبوع عند ١١٦٠,٥٤ دولاراً، مرتفعاً ٣,٥ بالمئة منذ بداية الأسبوع.

«الأسود» يستعيد ذاكرة الأزمة العالمية ويهبط دون ٤٠ دولاراً

هبطت أسعار الخام الأميركي دون ٤٠ دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩ يوم الجمعة ليغلق منخفضاً اثنين بالمئة بفعل مؤشرات إلى تخمة معروض بالولايات المتحدة وبيانات ضعيفة للإنتاج الصناعي الصيني ليسجل النفط أطول موجة خسائر أسبوعية في نحو ثلاثة عقود. وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، هبط الخام عن مستوى ٤٠ دولاراً إثر بيانات أسبوعية تظهر زيادة عدد حفارات النفط العاملة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي وذلك للأسبوع الخامس على التوالي.

وتحدد سعر التسوية للخام الأميركي تسليم تشرين الأول على انخفاض ٨٧ سنتاً بما يعادل ٢,١ بالمئة عند ٤٠,٤٥ دولاراً للبرميل بعد أن لامس مستوى منخفضاً جديداً في ست سنوات ونصف السنة عند ٣٩,٨٦ دولاراً للبرميل.

وأغلق خام برنت على انخفاض ١,١٦ دولار أو ٢,٥ بالمئة إلى ٤٥,٤٦ دولاراً للبرميل. ونزل خلال المعاملات إلى ٤٥,٠٧ دولاراً ليقترب من الهبوط عن ٤٥ دولاراً للمرة الأولى منذ آذار ٢٠٠٩.

ويدق انهيار أسعار النفط وهو الثاني هذا العام جرس الإنذار داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بما في ذلك بين بعض الأعضاء الخليجيين لكن مندوبين أبلغوا رويترز أنه ما من مؤشر حتى الآن إلى تغيير سياسة رفع الإنتاج لحماية الحصة السوقية.